ان هذه التغييرات الملموسة وقتية ومبتورة وبدات تظهر حدودها :

ـ فشل صندوق التعويض في تحمل اعباء الارتفاع المتزايد لاسعار المواد الاستهلاكية بالسوق العالمية التي يخضع لها الاقتصاد التونسي التبعي .

ـ الصعوبات التي تضعها السوق الاوروبية ، التي تعيش ازمة طاحنة ، امام استيراد زيت الزيتون الذي يمثل ما يزيد عن ثلثي الصادرات التونسية للسوق الاوروبية .

ـ غلق السوق الامبريالية امام الانظمة العميلة في ميدان تصدير اليد العاملة ، التي كانت تخفف من ازمة البطالة لدى تلك الانظمة .

عـلى الصعيد السياسي

لقد كان للانتصارات ، التي حققتها حركات التحرر وبلدان العالم الثالث من اجل الدفاع عن استقلالها وخياراتها الوطنية ، الاثر الكبير في التاثير على موازين القوى في العالم .

ان اول نتيجة لهذه النضالات هو تقهقر الامبريالية العالمية وعلى راسها الامبريالية الامريكية التي الى جانب ازمتها الاقتصادية وجدت نفسها لضطرة الى تغيير تكتيكها في العلاقات التي تربطها ببلدان العالم الثالث . اننا نذكر على سبيل المثال التصريحات التي ادلى بها فورد وكيسنجر التي تنص عل ىمراجعة علاقات الولايات المتحدة بالعالم الثالث ، وكذلك المحاولات التي تقوم بها الامبريالية الاوروبية كدعوتها لندوة الطاقة بباريس ، العقود الموقعة مع بعض الدول العربية ، والندوة العربية الاوروبية ، الى غير ذلك من الامثلة . لقد كان للوضع الجديد ، الذي نتج عن حرب اكتوبر ٧٣ والنتائج التي اعطتها حرب البترول والانتصارات السياسية والعسكرية التي حققتها الثورة الفلسطينية والثورة المسلحة في عمان ، دور كبير في تغيير الوضع على المستوى العربي والعالمي ، اجبر الحكم الدستوري ادخال بعض التغييرات على سياسته الخارجية كاقامة علاقات ديبلوماسية مع الصين الشعبية واخيرا مع كوريا الشمالية .

على المستوى الاجتماعي

ان التغييرات ، التي ذكرناها ، على المستوى الاقتصادي والسياسي استغلها النظام لضرب تطلعات الجماهير الشعبية . وظهر ذلك جليا في سياسة العقود الاجتماعية التي حاول بها مغالطة الطبقات الكادحة ، وفي برنامج التنمية الريفية التي يستعملها النظام الدستوري لتطبيق سياسته اللاجماهيرية واللاديمقراطية ضد جماهير الفلاحين الصغار .

ان الميثاق ، الذي سمي بـ « ميثاق الرقي »

الملتقى يؤكد : التلاحم الدائم بين الحركة الطلابية وحركة الجماهير الشعبية

و « الاستقرار الاجتماعي » يشكلان فلسفة الحزب الدستوري العميل الذي يحاول من خلالهما طمس التناقضات الطبقية في مجتمعنا بتقديمه : الحزب الدستوري كحزب الامة كلها ، والدولة كدولةالشعب بتمامه وكماله . فن ناحية اخرى يعتمد النظام العميل ، في تطبيق سياسته الاجتماعية ، على الاجهزة القمعية (الجيش ، البوليس ، الحرس ، البربوزات ...) مستعينا بالقيادات العميلة التي نصبها على الاطر النقابية والجماهيرية (محاكمات صورية ، حل نقابة الاساتذة ، تجنيد اجباري ، ايقافات جماعية ، ملاحقات ...) .

ثاني الان الى وضع حلفاء الحركة الطلابية اي الجماهير الشعبية :

ان وضعية النظام الدستوري العميل في الفترة الاخيرة ، لم تمنع الجماهير الشعبية من خوض النضالات المتعددة . لكن النضالات التي قامت بها مجموع الفئات والطبقات ، وان كانت في تصاعد مستمر ، فهي ما تزال تتميز بطابع التشتت وبضعف الوعي السياسي في صفوفها .

ان الخطوة التي حققتها الحركة الجماهيرية تتمثل في النضالات على مختلف الفئاتوالطبقات ، خلال السنتين الاخيرتين ، الى جانب العمال ، نجد الفلاحين الصغار وسائقي التاكسياتوالخبازين واصحاب المقاهي وموظفو البريد والصحة العمومية

والاساتذة والطلبة والتلاميذ والمعلمين ـ وظهور الوعي النقابي لدى الطبقة العاملة التي لم تعد تقتصر على المطالب الاقتصادية كالزيادة في الاجور والمطالبة بالمنح المختلفة وانما تعدتها بالقوانين الاساسية ، وفي بعض الاحيان ، بالتمثيلية الديمقراطية داخل الاطار النقابي ، مدينة العمال المنصبين على الاتحاد العام التونسي للشغل .

ان هذه الايجابيات لا تخفي لنا النواقص التي تشكوها الحركة الشعبية من ناحية الوعي السياسي ومن ناحية التنظيم ، ما عدا الفئات القليلة (الاساتذة ، المعلمين ، الطلبة) .

مـا هـو وضع الحركة الطلابية ؟

هل استطاع النظام العميل استيعاب الحركة والجماهير الطلابية ؟ اننا نستطيع التاكيد بالنفي رغم ان التعبئة الجماهيرية للطلبة حول شعارات شباط ٧٢ والهياكل المؤقتة لا يمكن مقارنتها في الداخل بتعبئة سنتي ٧٢ و ١٩٧٣ ، وهي ومع ذلك لا تزال تعبر على ان النظام عاجز عن استيعاب الجماهير الطلابية .

في انتظار تقييم شامل لواقع الحركة الطلابية في الداخل ، فان المعطيات التي لدينا تسمح لنا بالقول : ان الحركة الطلابية ، رغم مرورها بفترة ركود لها اسبابها الموضوعية والذاتية ، اكدت انها ليست في تقهقر تام يمكن للنظام القضاء على مكاسبها .

لقد تمكن رفاقنا في الداخل ، في بداية هذه السنة ، من افشال مشروع الروابط وافتكاك انتخاب نواب الطلبة في مجالس الكليات والمدارس العليا . ولقد تمكنت حركتنا بمشروع حل الازمة لسنة ١٩٧٣ برفضها الانتخابات المزيفة التي نظمها الدستور وعقد الانتخابات الديمقراطية للهياكل المؤقتة واللجان القاعدية المؤقتة والمكاتب الفيدرالية المؤقتة واللجنة الجامعية المؤقتة . كما اظهرت حركتنا عدم تخليها عن تراثها النضالي في الدفاع عن المصالح المادية والسياسية :

ـ مساندة كل الكليات لتحرك مدرسة المعلمين العليا .

ـ مساندة اضراب الاساتذة يوم ٢٨ كانون ثاني ١٩٧٥ .

ـ احياء الذكرى الثالثة لحركة شباط الخالدة .

ـ الاحتفال بانتصار شعوب الهند الصينية .

ان هذه الايجابيات لا يمكنها ان تخفي النواقص التي تشكو منها الحركة بالداخل :

ـ الضعف السياسي والتنظيمي .

ـ غياب البرنامج الفام للحركة الطلابية .

ـ عدم تقييم تجربة الحركة من مؤتمر قربة الى الان للوقوف على كل الاخطاء التي ارتكبتها الحركة وعلى الايجابيات والمكاسب لتدعيمها .

ـ ضعف التحامها ببقية الحركات الجماهيرية والديمقراطية .

ـ التقصير فيالاهتمام بالعمل النقابيوالثقافي اللذان استغلهما النظام لاستيعاب عدد من الطلبة الجدد .

اما فيما يتعلق بفروع الهجرة ، فان ما نلاحظه هو انه منذ حركة شباط الخالدة ظهر للوجود بالهجرة ما يزيد عن خمسة عشر فرعا ملتفة حول شعارات شباط والهياكل المؤقتة . ان انتشار الوعي الوطني والديمقراطي لدى الطلبة ، المتزايد عددهم بالهجرة ، نتيجة السياسة اللاشعبية والانتقائية ، لعب دورا كبيرا في بعث فروع مؤقتة في اماكن كانت تحت سيطرة النظامالدستوري العميل او العناصر الانتهازية التي وقعت ازاحتها من طرف الطلبة .

ان الخاصية الاساسية للحركةالطلابية بالهجرة تبقى الحالة الاستثنائية التي تعيشها الحركة الطلابية التونسية منذ مؤتمر قربة ١٩٧١ . الا ان لهذه الفروع خصائص تتميز بها لانقطاعها عن الداخل ، الشيء الذي يشكل عائقا لا تزال تشكو منه الحركة بالهجرة . ومن ناحية اخرى ، تشكو غياب المركزية السياسية والتنظيمية . وقد كان هذا عائقا ، لحد الان ، لتحقيق وحدتها ، وبالتالي لتساهم في توحيد الحركة الطلابية التونسية بالداخل وبالهجرة .

اننا نعتقد ان الطلبة بالهجرة حققوا خطوات هامة في مجال الربط والتنسيق بين مختلفالفروع وفي مجال التصدي لمناورات الدستور والعناصر الانتهازية المتخاذلة .

من ناحية اخرى فلقد تصدت الحركة الطلابية الى اعتداءات اعاقت بعض الفروع عن القيام بمهامها في ظروف عادية وديمقراطية . ان المطروح على فروع الهجرة هو مساندة بعضها البعض ضد مناورات الدستور وعملائه .

بعد هذا التحليل للوضع الراهن نرى انميزان القوى لا يزال لصالح النظام العميل رغم تصاعد النضالات الجماهيرية التي لا يزال يطفى عليها

بورقيبة اثر تسميته رئيسا مدى الحياة !

طابع التشتت . كما نرى ان الحركة الطلابية وان كانت تجتاز فترة ركود فهي ليست في حالة تقهقر مكنت النظام من استيعابها ، وانما لا تزال بالداخل والهجرة منتمية للهياكل الموقتة التي صادق عليها مشروع حل الازمة لسنة ١٩٧٣ .

اننا نستطيع القول بان الحركةالطلابية بالداخل وبالهجرة في امكانها التصدي للمؤتمر المزعومو تعبئة الطلبة للنضال من اجل عقد مؤتمر خارق للعادة. ان في تاريخ الحركة الطلابية امثلة مادية تدل على انه لما كانت الحركة في فترة مد والنظام في حالة ضعف نتيجة التناقضات الداخلية التي تنخره، استطاعت الحركة الطلابية جر النظام علىالاعتراف ضمنيا بالهياكل الموقتة وبمشروع حل الازمة للسنة ١٩٧٣ .

ان موقف الحركة الطلابية بالداخل واضح امام هذا تؤامر ، وقد وقع اقراره بصفة رسمية في البيان الذي وزعته اللجنة الجامعية الموقتة في بداية شهر ايار ١٩٧٥ .

ان الذهاب لهذا المؤتمر حسب نظرنا هو التخلي عن كل المكاسب التي حققتها الحركة الطلابية منذ اكثر من ثلاث سنوات .

ان المطروح على الحركة الطلابية اليوم هو الدفاع عن تلك المكاسب (الشعارات الوطنية والديمقراطية والهياكل الموقتة لاتحادنا) .

ان الظروف الحالية تحتم علينا اتباع تكتيك دفاعي يعتمد اساسا على تعبئة الجماهير الواسعة حول برنامج عام واضح وتوحيد صفوفنا سياسيا وتنظيميا . ان هذا العمل هو رهين استيعابنا لمبادىء حركتنا ووقوفنا على الاخطاء التي وقعنا فيها .

اننا من هذا المنطلق ، ومن هذا المنطلق وحده، يمكننا تجاوز الوضع الذاتي الذي نحن عليه . ان اتباعنا لتكتيك دفاعي ينطلق من تمسكنا بشعارات حركتنا الديمقراطية والمعادية للامبريالية وانطلاقا من اعتقادنا الراسخ بقدرة الجماهير على الوقوف امام كل المناورات التصفوية .

اننا عاقدون العزم على تدعيم موقفنا في ممارساتنا الجماهيرية وفي علاقاتنا مع كل المنظمات النقابية والديمقراطية المعادية للامبريالية . اننا عاقدون العزم على التنسيق مع القيادة الوطنية بالداخل باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للحركة الطلابية التونسية .

ان مجموع الفروع المشاركة في ملتقى باريس المنعقد ايام ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ تموز ١٩٧٥ تعبر عن رفضنا للمؤتمر المزعوم الذي ينوي الدستور عقده بداية من ٣١ تموز . اننا نعتبر ان هذا الملتقى هو احسن رد على المناورة الدنيئة التي قام بها النظام الدستوري العميل وتعبير عن الوحدة الفعلية التي تجمع بين مختلف فروع الاتحاد العام لطلبة تونس الموقتة بالهجرة . ونعتبره خطوة علىطريق عقد مؤتمر خارق للعادة في جو ديمقراطي .

■■